

859 مليار دولار قيمة المشاريع الجاري تنفيذها بالمنطقة

السعودية والكويت في صدارة قطاع النفط والغاز بالشرق الأوسط

- ◆ أكبر ثلاث شركات في الكويت تستهدف مشروعات تبلغ قيمتها 42.2 مليار دولار
- ◆ «أديبك 2019» يحفز النمو في القطاع مع إبرام الشركات علاقات شراكة مثمرة
- ◆ الطلب العالمي يزداد بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2040

جلسات مؤتمر “أديبك” وفعالياته بالتطور في هذا الإطار لتعكس التغيرات الحاصلة في قطاع الطاقة. ومن المقرر أن يقدم مؤتمر النفط والغاز “4.0” الاستراتيجي، المقرر انعقاده في إطار “أديبك 2019”، جلسات خاصة بالنظر في العلاقات التي تربط بين التقنيات الحديثة والطاقة، في حين سوف تبحث جلسات أخرى في نماذج الأعمال المرتبة ومنظومات الشراكة الجديدة التي تشكل جوهر الحوار الدائر في قطاع الطاقة العالمي. وقد واصل “أديبك”، منذ انطلاقة في العام 1984، نموه مكتسباً شهرة عالمية بوصفه المعرض والمؤتمر الأبرز لقطاع النفط والغاز. ويجمع الحدث أكثر من 2,200 جهة عالمية عارضة على مساحة إجمالية تبلغ 155,000 متر مربع، و29 جناحاً وطنياً، مستقطباً ما يزيد على 145,000 زائر من أنحاء المنطقة والعالم، فضلاً عن 42 شركة نفط وطنية وعالمية. أما المؤتمر فيستضيف أكثر من 980 مندوباً استراتيجياً وخبيراً في أكثر من 160 جلسة تتناول قطاع الطاقة على امتداد سلسلة القيمة الكاملة له، لتجذب أكثر من 10,400 موفد.

لن النفط والغاز الطبيعي على مدار الأعوام الثمانيات القادمة، لتساهم بإنتاج حوالي 518.000 برميل نفط وما يقرب من 11.5 مليار قدم مكعبة من الغاز، يومياً. ووفقاً لشركة “غولوب دانا” البارزة في مجال الاستشارات وتحليل البيانات، فإن 76 من المشاريع الجديدة تدرج تحت تصنيف المرحلة المبكرة، بينما تقدمت 54 من المشاريع الجديدة إلى خطط تطوير محددة. ومن المنتظر أن تحل الهند في الصدارة بمشاريع عددها 62 مشروعاً، تليها الصين بـ20 مشروعاً وفاندونيسيا بـ19، بينما تعتزم ماليزيا دفع عجلات الإنتاج في مجال الغاز الطبيعي. ومن المنتظر أن يشكّل “أديبك 2019”، الذي ينعقد بين 11 و14 نوفمبر المقبل في مركز أبوظبي الوطني للمعارض، منبراً رفيعاً لقطاع النفط والغاز العالمي يتيح المشاركة في الحوار وممارسة الأعمال التجارية والحصول على أحدث الحلول والإطلاع على الاستراتيجيات الإبداعية التي ستشكل ملامح القطاع في السنوات المقبلة، علاوة على تحديد الفرص التجارية الكامنة في مناطق الشرق الأوسط وآسيا. وتستمر



أديبك في أبوظبي منصة عالمية لحوار النفط والغاز

منها مشاريع بقيمة 13.7 مليار دولار في مرحلة تقديم العطاءات، وفقاً لقائمة وضعتها “ميد” باكر المشاريع التي يجري تنفيذها في قطاع النفط والغاز. أما في مصر، فتوجد لدى وزارة البترول والثروة المعدنية خطط لمشاريع بقيمة 12.3 مليار دولار، في حين تمتلك شركة نفط الكويت مشاريع مرتقبة بقيمة 12.3 مليار دولار، بينما أعلنت سوناطراك الجزائرية عن خطط لتطوير مشاريع بقيمة 10.8 مليارات دولار، تشمل عقداً بقيمة 2.5 مليار دولار لمصفاة حاسي مسعود. وبالتالي تتفوق الكويت عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المتوقع أن تشهد آسيا تشغيل 130 مشروعاً جديداً

وأكد هيسون أن “أديبك 2019” سيكون عاملاً مساعداً للنمو والأزدهار المستقبلي في قطاع النفط والغاز، متيحاً للشركات على امتداد سلسلة القيمة في القطاع منتدى للمعرفة المباشرة المتعلقة بالتغيرات الديناميكية التي تحدث في صناعة قرارات الاستثمار في النفط والغاز على المستوى الإقليمي، فضلاً عن تمكين الشركات من إجراء الاتصالات الضرورية لبناء علاقات شراكة ناجحة والاستفادة من الفرص التجارية الناشئة التي تخلقها تلك الاستثمارات. وبحسب دراسات أجرتها شركة “ميد” المختصة بالتحليلات والمعلومات التجارية، فإن أرامكو السعودية هي أكبر جهة منفردة إنفاقاً في قطاع النفط والغاز بالمنطقة، إذ

بلغت قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات، التي يجري العمل في تنفيذها أو تلك المخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكثر من 859 مليار دولار، بينها مشاريع يجري الانتهاء من تطويرها بقيمة 283 مليار دولار. وذلك في ظل استعداد المنطقة لمواجهة الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة خلال العقدين المقبلين.

ويتوقع مراقبون أن يزداد الطلب العالمي على النفط بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2040، في حين سوف ينمو الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 40 بالمئة والبتروكيماويات بنسبة 60 بالمئة. ويدفع التوسع في الطلب على البترول والمنتجات البتروكيماوية عجلات الاستثمار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقاً لشركة “دي إم جي إيفنتس”، الجهة المنظمة لمعرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك) 2019، الذي تستضيفه تحت رعاية رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بدعم من وزارة الطاقة والصناعة الإماراتية و غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ودائرة الثقافة والسياحة بأبوظبي.

وقال كريستوفر هيسون، رئيس “دي إم جي إيفنتس”، إن التقنيات المتطورة ونمو سكان العالم وزيادة الإنفاق الاستهلاكي عوامل تجتمع لخلق طلب جديد على الطاقة، مشيراً أن قطاع النفط والغاز “سوف يواصل تلبية قدر كبير من هذا الطلب حتى العام 2040 وما بعده”، وأضاف: “يبرز اهتمام كبير بتطوير موارد نفطية جديدة بالتزامن مع مواصلة المنتجين في الشرق الأوسط زيادة القيمة المستمدة من حقول الإنتاج الحالية، سواء البرية أو البحرية، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير كل من البنية التحتية والمنتجات المكررة وتوزيعها لإنتاج مزيد من المنتجات وفتح قنوات جديدة تزيد العوائد المالية.”

خسائر المال للاستثمار الفصلية ترتفع 6 بالمئة بضغط نتائج الشركات الزميلة

أظهرت البيانات المالية لشركة المال للاستثمار خسائر الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 6.2 بالمئة على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة أمس الخميس، بلغت خسائر الفترة 705.33 ألف دينار (2.33 مليون دولار)؛ مقابل خسائر الربع الثاني من العام الماضي بقيمة 664 ألف دينار (2.19 مليون دولار). وحققت الشركة خسائر نصف سنوية بقيمة 884.33 ألف دينار؛ مقابل خسائر بنحو 1.25 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2018، بتراجع نسبته 29.3 بالمئة. وقالت الشركة في بيان للبورصة: إن الخسائر المحققة خلال الفترة تعود إلى التغير في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات ونتائج الشركات الزميلة خلال الربع الثاني من 2019.

323 ألف دينار خسائر «ثريا» التابعة لـ «مدار» من بيع عقارات

أعلنت شركة دار الثريا العقارية، التابعة لشركة مدار للتمويل والاستثمار، عن تسجيل خسائر بقيمة 323 ألف دينار من بيع عقارات. وقالت الشركتان في إفصاحين مُستقلين للبورصة أمس الخميس، إن “ثريا” قامت بتوقيع عقد بيع وتنازل عن عدد 3 عقارات من عقاراتها بقيمة 7.535 مليون دينار. وأكدت الشركتان في الإفصاحين أن الخسائر التي سجلتها “ثريا” سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة على 30 سبتمبر 2019. وتمتلك “مدار” الحصة الأكبر في رأسمال “ثريا” ونسبة تبلغ 85.62 بالمئة، تليها حصة بنك دار الاستثمار بواقع 5.1 بالمئة. ويبلغ رأسمال “ثريا” 14.65 مليون دينار موزعاً على 146.5 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. وحققت “ثريا” أرباحاً بقيمة 367.19 ألف دينار في الربع الثاني من العام الجاري بارتفاع 55.8 بالمئة، فيما تقلصت أرباح “مدار” خلال نفس الفترة بنحو 99.3 بالمئة إلى 86.61 ألف دينار.

بمساهمة إيجابية من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية «كفيك»: ارتفاع مؤشر سوق الكويت بنسبة 4.88%



حيث ارتفع خام غرب تكساس بنسبة +0.10% ليغلق عند 58.6 دولار أمريكي للبرميل، وسجل خام برنت ارتفاع بنسبة +1.09% ليغلق عند 65.1 دولار أمريكي للبرميل. وفي الشرق الأوسط خلال شهر يوليو مع استمرار الهجمات على الناقلات وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ داخل مضيق هرمز، والذي دفع أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل طفيف. الأسواق الخليجية: ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الخليجية بنسبة +0.9% خلال شهر يوليو. حيث سجل مؤشر سوق دبي المالي أفضل أداء خلال شهر يوليو ويليهِ مؤشر سوق أبوظبي، شهر يوليو سجل مؤشر سوق قطر ارتفاعاً طفيف بنسبة +0.05%. حيث ارتفع قطاع الاتصالات بنسبة +8.35% وقطاع الخدمات المالية بنسبة +3.59%.

في قطر، سجل مؤشر سوق قطر ارتفاع طفيف بنسبة +0.05%. حيث ارتفع قطاع الاتصالات بنسبة +5.85%، يليه قطاع النقل بنسبة +2.09%.

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يوليو عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة. الأسواق العالمية: شهدت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعاً خلال شهر يوليو حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق العالمية ارتفاعاً بنسبة +0.42%. كما سجل مؤشر FTSE 100 أفضل أداء ويليهِ مؤشر SP. في الولايات المتحدة، سجل مؤشر SP 500 ارتفاعاً بنسبة +1.31% بسبب توقعات السوق بتخفيض سعر الفائدة والذى تم الإعلان عنه في آخر يوم من شهر يوليو، حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الأولى منذ عام 2008 ويرجع ذلك للتضخم الخفيف والمخاوف حول النمو العالمي. في المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة +2.17%، حيث تم تعيين بوريس جونسون كرئيس للوزراء والذي وعد بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بحلول 31 أكتوبر، بغض النظر عما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي أم لا. أما في اليابان، ارتفع مؤشر Nikkei 225 بنسبة +1.15%، مدعوماً باستعداد البنك المركزي لدعم الاقتصاد المحلي. في الصين، انخفض مؤشر Shanghai Composite بنسبة -1.56%، وذلك مع استمرار الحرب التجارية مع الولايات المتحدة وعدم وجود اتفاق حقيقي بين الجانبين. في أسواق السلع، ارتفعت أسعار النفط،

«البتترول الوطنية»: السيطرة على تسرب محدود بوحدة الكبريت بمصفاة الأحمدى



أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الخميس السيطرة على حادث تسرب محدود في أحد أبراج نقل الكبريت في وحدة معالجة الكبريت رقم (64) في مصفاة ميناء الأحمدى. وقالت الشركة في بيان صحفي إنه تم التعامل مع هذا الحادث الذي وقع أمس الساعة 12:30 ظهراً وفق إجراءات الشركة المتبعة في مثل هذه الحالات. وأكدت أنه تمت السيطرة الكاملة على الحادث في تمام الساعة 45:1 ظهراً دون وقوع أي إصابات.

«أصول»: 498 ألف دينار أرباح في الربع الثاني

أظهرت البيانات المالية لشركة أصول للاستثمار ارتفاع أرباح الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 74.4 بالمئة على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت أرباح الفترة 498 ألف دينار (1.64 مليون دولار)؛ مقابل أرباح الربع الثاني من العام الماضي بقيمة 285.56 ألف دينار (941.64 ألف دولار). وحققت الشركة أرباحاً نصف سنوية بقيمة 1.45 مليون دينار؛ مقابل أرباح بنحو 510.56 ألف دينار في الفترة ذاتها من عام 2018، بارتفاع نسبته 184 بالمئة. وقالت الشركة في بيان للبورصة: إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود إلى 3 عوامل هي أرباح استثمارات مالية، وإيرادات استثمار في شركة زميلة، وإيرادات إدارة محافظ. كانت أرباح الشركة ارتفعت 322.2 بالمئة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 950 ألف دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 225 ألف دينار للفترة ذاتها بالعام الماضي.



أحمد عبد الرحيم عمرو الفيصل

باكستان، بنك فيصل المحدود، يسعى لتحقيق استراتيجيته نمو فعالة، حيث قام بزيادة عدد فرعه من 455 فرعاً في ديسمبر 2018 إلى 475 فرعاً كما في 30 يونيو 2019. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء المالي لبنك فيصل المحدود خلال النصف الأول من عام 2019، إلا أن انخفاض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار أثر سلباً على المجموعة، حيث ضعفت قيمة العملة بما يقارب 16 في المائة إلى 163

0.29 سنتات أمريكية مقارنة بـ 0.17 سنتات أمريكية للفترة نفسها من عام 2018. ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة الإنشمار القابضة، والرئيس التنفيذي لبنك الإنشمار أيضاً، أحمد عبد الرحيم بأن النتائج المالية للنصف الأول من العام الجاري لكل من الشركة والبنك مشجعة للغاية مع تسجيل كل منهما ارتفاعاً في الأرباح. وأضاف عبد الرحيم: “إن الشركة التابعة لبنك الإنشمار في

بلغ قد 246.66 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 7.5 في المائة مقابل 229.34 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من عام 2018. وكان الدخل التشغيلي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019 قد بلغ 143.98 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 72.5 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 4.85 مليون دولار أمريكي سجل في الفترة نفسها من عام 2018. وكان إجمالي الإيرادات لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019

ورئيس مجلس إدارة بنك الإنشمار أيضاً، صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة كلا مجلسي الإدارة على النتائج المالية الموحدة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019. وقد سجلت شركة الإنشمار القابضة صافي ربح بلغ 13.03 مليون دولار أمريكي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019، أي بزيادة نسبتها 20.4 في المائة مقارنة

أعلنت كل من شركة الإنشمار القابضة ش.م.ب.، المؤسسة المالية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وشركتها التابعة والمملوكة لها بالكامل، بنك الإنشمار ش.م.ب. (مقفلة)، بنك الجزيرة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن نتائجهما المالية للنصف الأول من عام 2019 حيث سجل كل منهما ارتفاعاً في الأرباح خلال هذه الفترة. صرح بذلك رئيس مجلس إدارة شركة الإنشمار القابضة،